البيان

التشريعي

اللجنة العليا للتشريعات
THE SUPREME LEGISLATION COMMITTEE

الاثنين 06 جمادى الآخرة 1440 هـ | 11 فبراير 2019م | العدد 14117

www.albayan.ae

المبادئ الثمانية لدبي تجسيد حقيقي لسيادة القانون

«الأسبوع التشريعي» يعزّز بناء مستقبل يسوده العدل

■ دبي - البيان

«العدلُ أساس المُلك».. مبدأ سام وقيمة جوهرية قامت عليها حضارات عظيمة ومجتمعات آمنة قوامُها الاحترام والمساواة والاستقرار. ولعل دولة الإمارات خير مثال على إرساء دعائم العدل تيمناً بحكمة الوالدِ المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، الذي قال: «إن الاتحاد ما قام إلا تجسيداً عملياً لرغبات وتطلعات شعب الإمارات الواحد في بناء مجتمع حر كريم ترفرف فوقه راية العدالة والحق».

وقال محمد جمعة السويدي، مساعد الأمين العام في اللجنة العليا للتشريعات، جاءت «المبادئ الثمانية لدبي»، تجسيداً حقيقياً لتوجيهات قيادتنا الرشيدة في تحقيق مبدأ «سيادة القانون»، حيث تفيد في مبدئها الثاني بأنه «لا أحد فوق القانون» في قول صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله: «العدل دولة وقوة وعزة، وضمان استقرار وازدهار. لا أحد فوق القانون في دبي، ولا أستثني أحداً». ويرسخ المبدأ الثاني أهميّة العدل باعتباره أساس القانون ودعامة أساسية لتحقيق الأمن والأمان والراحة والسعادة المجتمعية ورفع الظلم واستمرارية تطبيق وتعزيز القانون وترسيخه في إمارة دبي.

استلهام

وأضاف: استلهاماً من الفكر الثاقب للقيادة الحكيمة، أطلقنا في الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات «الأسبوع التشريعي 2019»، ليكون رافداً من روافد تطوير العملية التشريعية والمنظومة القانونية في دبي، بما يضمن التطبيق الأمثل للتشريعات وتحقيق مبدأ سيادة القانون تحقيقاً للمبدأ الثاني من «المبادئ الثمانية لدبي». وتأتي المبادرة النوعية بمثابة إضافة هامة لمساعينا الرامية إلى تعزيز دور التشريعات في دعم العمل الحكومي وصولاً إلى حكومة المستقبل التي تكون «سلطة لخدمة الناس لا سلطة على الناس»، مقدمةً نافذة موحدة لنشر أفضل ممارسات العمل التشريعي والتعريف بأحدث التشريعات التي تصب في خدمة المجتمع وإبراز دور الشباب في بناء المستقبل كونهم الثروة الوطنية الأغلى.

حرص

وتابع: ينبثق «الأسبوع التشريعي» من حرص اللجنة العليا للتشريعات على تحقيق الأهداف التي أنشئت لأجلها، وفي مقدمتها تحقيق الاستيعاب القانوني الصحيح للتشريعات السارية في إمارة دبي لضمان تطبيقها بشكل سليم. ونتطلع بثقة وتفاؤل إلى الدورة الحالية التي تمثل محطة هامة لتعزيز الوعي التشريعي بين أوساط المجتمع، تماشياً مع أهداف اللجنة العليا للتشريعات في تطوير تشريعات تواكب العصر وتحاكي المستقبل، وانسجاماً مع غايات «خطة دبي 2021» في إيجاد حكومة «رائدة، شفافة وموثوقة» تضمن التطبيق العادل والموثوق للتشريعات والأنظمة الحكومية، بما يحقق السعادة للناس والرفاهية للمجتمع ويلبي احتياجات المستقبل.

مظلة موحدة

وأوضح أن «الأسبوع التشريعي» يقدم مظلة موحدة للوقوف على آفاق تطوير المنظومة التشريعية بما يتواءم والتوجهات السبّاقة والرؤية الاستشرافية لإمارة دبي، من خلال ورشة عمل «تشريعات المستقبل»، التي تعكس التزام اللجنة العليا للتشريعات بنشر المعرفة القانونية من خلال تشجيع تبادل الأفكار واستكشاف التطلعات المستقبلية للشباب وتوظيفها في خدمة مسار التميز التشريعي، وحرصها المتواصل على ترجمة رؤية القيادة الرشيدة في صناعة المستقبل وتعزيز الفكر المستقبلي الاستباقي، باعتبارها جوهر ثقافة العمل الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق سعادة الناس ورفاهية المجتمع. وتتفرّد الورشة بالتركيز على محاور هامة، وعلى رأسها مرتكزات صياغة مستقبل تشريعي واعد يصب في خدمة مسار التطور والتقدم والنماء، مع دراسة السبل المُثلى لإرساء دعائم قانونية وتشريعية متينة للانطلاق بقوة نحو صنع المستقبل لجعل دبي مدينة مستقبلية تضاهي المدن الأفضل في العالم.

محمد السويدي:

العدل دعامة لتحقيق الأمن والسعادة المجتمعية

مفهوم

من جهته، أوضح فيصل أحمد الزفين، مدير إدارة التثقيف التشريعي في اللجنة العليا للتشريعات، أنه سعياً إلى ترسيخ مفهوم العملية التشريعية لدى الجهات الحكومية في دبي، يستضيف «الأسبوع التشريعي» ورشة عمل «صياغة التشريعات في دبي» في إضافة نوعية لتعزيز جهود فهم القطاع الحكومي للقوانين والتشريعات ومدى ارتباطها بالاستراتيجيات والسياسات المتبعة لترجمة غايات «خطة دبي 2021» و«المبادئ الثمانية لدبي».

وأضاف: تستقطب الورشة مشاركة واسعة من 35 جهة حكومية للتعرف إلى محاور عدة؛ أبرزها الهيكل التشريعي ومعايير ترتيب أحكام التشريع وضوابط صياغة التشريعات الفرعية والمعدّلة والأحكام الجزائيّة.

مختبر تشريعي

وإيماناً بأهمية تكامل وتضافر الجهود مع الجهات الحكومية لخلق بيئة قانونية متميّزة مستندة إلى تشريعات ريادية وآراء قانونية رشيدة وفاعلة، يحتضن «الأسبوع التشريعي» أعمال «المختبر التشريعي» بحضور ممثلين عن 67 جهة حكومية لاستعراض الفرص الواعدة ومناقشة التحديات الحالية والناشئة، فضلاً عن إبداء الرأي واقتراح حلول فاعلة ومبادرات نوعية، وفق محاور عدة هي: صياغة التشريعات، وإبداء الرأي القانوني، وعملية الرقابة التشريعية. ويمثل المختبر فرصة هامة لتعريف الشركاء في القطاع الحكومي على آلية عمل اللجنة العليا للتشريعات وبحث كيفية تعزيز جهود القانونيين والمختصين في ضمان حسن تنفيذ التشريعات وإيجاد تشريعات شفافة وعادلة. ويحمل الحدث في جعبته محفظة من البرامج التوعوية والفعاليات التثقيفية والنشاطات التفاعلية على منصة الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات، والتي تستقبل كوكبة من القانونيين الذين يتطلعون إلى تقديم أجوبة وافية حول أسئلة الجمهور وعرض التشريعات السارية في إمارة دبي.

خطة وطنية

ونتطلّع قدماً إلى أن نكون من المساهمين في تنفيذ «المبادئ الثمانية لدبي»، التي تمثل خطة وطنية متكاملة وخارطة طريق واضحة لحكومة دبي، مع التركيز على صون سيادة القانون وتحقيق العدالة لبناء مستقبل مشرق يضمن السعادة والرفاه والرخاء للأجيال الحالية والقادمة. ونلتزم من جانبنا بمواصلة إطلاق مبادرات نوعية مثل «الأسبوع التشريعي» لدعم العمل التشريعي، مدفوعين بالعزيمة والإصرار على ترجمة التطلعات الطموحة في ترسيخ مكانة إمارة دبي كواحة للأمن والأمان والاستقرار في العالم.

صورة وتاريخ

قانون الشرطيين الخاصين في دبي

حكومة دبي

قانون الشرطيين الخاصين في دبي لعام (١٣٨١ هـ)

(١) لقائد الشرطة الحق لان ينتخب بعض الاشخاص الذين تستخدمهم الان الشركات كحراس وان يوظفهم كشرطيين خاصين فى شرطة دبى.

(٢) يعتبر الشرطيون الخاصيون عاملين فى الخدمة الرسمية عندما يحرسون ممتلكات مستخدميهم وقت ما ليسوا فى الخدمة الرسمية لايكون لهم اي سلطة غير سلطة الشخص العادي ولا يتظاهرون بأنهم شرطيون.

(٣) يمتاز الشرطيون الخاصون بلباس خاص وهو « غتره »زرقاء وبيضاء عليها عقال يوضع عليه علامة الشرطة القديمة اي علامة يوم بدون التطويق.

(٤) للشرطيين الخاصين وقت الخدمة الرسمية حق القاء القبض على اي شخص يرتكب جريمة في حضورهم او أي شخص يظنون لاسباب معقولة انه قد ارتكب جريمة او يوشك على ارتكابها.

(٥) قد يحمل الشرطيون الخاصون بنادق وقت الخدمة الرسمية الا انهم عندما يحملونها يجب أن يتبعوا النظام المطبق في ذلك الوقت على شرطة دبى فيما يختص باستعمال الشرطة للاسلحة النارية.

(٦) على الشرطيين الخاصيين ان يطيعوا كل امر يصدره ضابط او صف ضابط من شرطة دبى فيما يختص بواجباتهم كحراس ممتلكات مستخدميهم.

(٧) لقائد الشرطة ان يقبل فى اى وقت اى شرطي خاص يعتبره غير لائق لشغل الشرطيين الخاصين.

(٨) يطلق على هذا القانون اسم قانون الشرطيين الخاصين فى دبى لعام ١٣٨١هـ ويسرى مفعوله اعتباراً من اليوم الثامن والعشرين من شهر رمضان ١٣٨١هـ/الموافق لليوم الخامس من شهر آذار عام ١٩٦٢م.

التوقيع
راشد بن سعيد بن مكتوم

[١٨]

■ دبي – البيان

أصدر المغفور له بإذن الله الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، حاكم دبي في 1962، قانون الشرطيين الخاصين، حيث حدد القانون شروط اختيار الشرطيين الخاصين، إضافة إلى المهام الموكلة إليهم. ولقائد الشرطة الأحقية في أن ينتخبهم كشرطيين خاصين وأن يقيلهم.

جهات حكومية

البنية التشريعية قاطرة التنمية الشاملة في إمارة دبي

■ دبي - البيان

شكّلت البنية التشريعية قاطرة التنمية الشاملة في إمارة دبي، التي تمضي اليوم بخطى ثابتة وواثقة على نهج صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الذي وضع «وثيقة الخمسين» لتكون المرجعية والأساس لتحسين جودة الحياة بكل جوانبها، وصولاً إلى مدينة متكاملة يحكمها القانون وتسود فيها روح الرحمة والمحبة، ويعيش أهلها في انسجام وتسامح. وأدركت الإمارة أهمية تحديث المنظومة التشريعية والقانونية لتواكب متطلبات المسيرة التنموية الطموحة، الداعمة لغايات «خطة دبي 2021» في بناء مجتمع يمنح أفراده العدالة والمساواة ويُعلي القيم الإنسانية القائمة على التعاضد والعيش المشترك.

سيادة القانون

وعملاً بتوجيهات القيادة الرشيدة في إعلاء مبدأ «سيادة القانون» باعتباره ضمانة أساسية لاستقرار المجتمع وحماية مصالح وحقوق الأفراد والمؤسسات، صدرت تشريعات حديثة تستلهم من الرؤية الثاقبة للقيادة الحكيمة في استشراف وصنع الغد، وأبرزها المرسوم رقم «23» لسنة 2014 الصادر عن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، بصفته حاكماً لإمارة دبي، الذي مهد الطريق أمام إصدار تشريعات تواكب العصر وتحاكي المستقبل. وتنبثق أهمية المرسوم من الصلاحيات الواسعة والمسؤوليات الهامة الممنوحة للجنة العليا للتشريعات، التي تضطلع بدور محوري في تنظيم وتطوير ومراجعة وإصدار التشريعات ومراقبة تنفيذها وفق أفضل الممارسات العالمية، في إطار التعاون المشترك مع الجهات المعنية في دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

منهجيات واضحة

وتتبنّى اللجنة العليا منهجيات واضحة وفعالة لتطوير العملية التشريعية وتحسين جودة وكفاءة التشريعات، وصولاً إلى منظومة قانونية تدعم التطلعات المستقبلية لإمارة دبي، مع التركيز في الوقت ذاته على ضمان تكامل وتوافق أحكامها مع الدستور والتشريعات الاتحادية والمحلية النافذة.

وبموجب أحكام المرسوم، أوكل إلى اللجنة العليا مسؤولية دراسة ومراجعة جميع مشاريع التشريعات التنظيمية المقترحة من الحكومة والجهات الحكومية من حيث الشكل والموضوع وتقديم الرأي والمشورة بشأنها وإعداد واعتماد الصياغة القانونية لتلك المشاريع، فضلاً عن تقديم المقترحات والتوصيات بشأن التعديلات والتحديثات الواجب القيام بها من وقت لآخر على التشريعات النافذة في دبي.

كما أناط المرسوم باللجنة مسؤولية وضع النظم الخاصة المتعلقة بمتابعة صحة تطبيق التشريعات النافذة من قبل الجهات الحكومية ومتابعة تنفيذها، إلى جانب إعداد تقارير دورية تبعاً لذلك ورفعها إلى سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي. وتشمل المسؤوليات أيضاً إصدار اللوائح والمذكرات التفسيرية للتشريعات المحلية النافذة في دبي، فضلاً عن إصدار ونشر الفتاوى القانونية المسببة فيما يتعلق بتفسير أحكام هذه التشريعات مع تقديم الرأي والمشورة القانونية فيما يتعلق بالاستفسارات الواردة من الحكومة أو الجهات الحكومية بشأن النصوص التشريعية.

رسالة

تسير اللجنة العليا للتشريعات، مدفوعةً بصلاحيات واسعة بموجب أساس قانوني متين، قدماً في ترجمة رسالتها المتمحورة حول دعم مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة التي تقودها إمارة دبي، عبر تنظيم وتطوير ومراجعة وإصدار ومراقبة تنفيذ التشريعات التي تدفع عجلة التنويع الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وتحقق السعادة باعتبارها «أسلوب حياة والتزاماً حكومياً وروحاً توحّد الإمارات».

مسؤوليات

ويستحوذ التدريب على حيز كبير من مسؤوليات اللجنة، فوفقاً للمرسوم، يقع على عاتق اللجنة مسؤولية التنسيق مع الجهات الحكومية بشأن إعداد البرامج والدورات التدريبية بغرض تحقيق الاستيعاب القانوني الصحيح للتشريعات النافذة في الإمارة لضمان الالتزام بالتطبيق القانوني السليم لتلك التشريعات.

وتُعنى اللجنة أيضاً بإصدار الجريدة الرسمية لحكومة دبي، التي تعتبر منصة معرفية تشريعية متكاملة لزيادة الوعي بين كافة شرائح المجتمع حول حقوقهم وواجباتهم القانونية، والإشراف على موقعها الإلكتروني الذي يصبّ في خدمة الجهود الرامية لبناء حكومة ذكية، مبدعة وسبّاقة في إسعاد المتعاملين وتلبية احتياجات المستقبل. وفي إطار دفع مسار نقل ونشر وإثراء المعرفة، منح المرسوم اللجنة حق ترجمة التشريعات الهامة إلى اللغات الأجنبية، مع حفظ أصول جميع التشريعات الصادرة عن الحاكم وجمع وحفظ وتوثيق التشريعات الصادرة عن الجهات الحكومية المحلية.

التزامات

وتشمل الالتزامات الأخرى للجنة العليا للتشريعات أيضاً تشكيل اللجان الفنية من القانونيين والمتخصصين من العاملين في الجهات الحكومية المعنية لدراسة التشريعات والمسائل المتعلقة بها، بالإضافة إلى تمثيل إمارة دبي في اللجان المشكلة للدراسة والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الجهات الخارجية، مع إبداء الرأي بشأنها قبل الانضمام إليها أو التوقيع أو المصادقة عليها. وتقوم اللجنة أيضاً بدور حيوي في تمثيل الإمارة في اللجان المشكلة لدراسة وصياغة مشاريع التشريعات الاتحادية.

اللجنة العليا للتشريعات
THE SUPREME LEGISLATION COMMITTEE

570	154	182	194	81
تشريعاً منجزاً خلال الأعوام 2015 ـ 2016 2017	تشريعاً محلياً صادراً في عام 2015	تشريعاً محلياً صادراً في عام 2016	تشريعاً محلياً صادراً في عام 2017	مذكرةٍ ورأياً قانونيا منجزاً في عام 2015

لنشر المعرفة القانونية بين موظفي الحكومة وأفراد المجتمع

وضع أول دليل لإعداد وصياغة التشريعات في دبي

محمد العطيوي:

توفير بنية تشريعية متينة تواكب المتغيّرات

دبي ـ البيان

تمتلك إمارة دبي خبرات متراكمة وغنيّة في مجال إعداد وصياغة التشريعات المحلية، ونمت هذه الخبرة وتنامت بشكل ملحوظ خاصة في السنوات القليلة الماضية، وعكفت اللجنة العليا للتشريعات على فحص وتحليل ودراسة التراث التشريعي في الإمارة، واطلعت على العديد من الأدلة التشريعية المعمول بها لدى العديد من الدول، وصولاً إلى وضع أول دليل لإعداد وصياغة التشريعات في إمارة دبي. وإن فكرة الأدلة التشريعية في دبي، تعدّ الحاجة إليها في غاية الأهمية، وذلك لتقنين تجربة الإمارة المتميزة والمتفردة في هذا الخصوص.

دليل للصياغة التشريعية

وقال محمد صلاح العطيوي، مستشار قانوني أول رئيس المكتب الفني في اللجنة العليا للتشريعات: «انطلاقاً من دور اللجنة العليا للتشريعات في نشر المعرفة القانونيّة بين موظفي الجهات الحكومية وأفراد المجتمع، ارتأت العمل على إعداد وإصدار دليل متخصص في صناعة التشريعات، باعتبار أن الصياغة التشريعية تعد من أهم أنواع الصياغات القانونية، التي تحدد الحقوق وتفرض الواجبات والالتزامات، وتخول الصلاحيات والامتيازات، لأنها الأداة التي تستطيع بواسطتها الحكومة من تنفيذ سياساتها العامة والاستجابة للاحتياجات المتغيّرة والمتجددة في المجتمع، لذلك جاء إعداد هذا الدليل ليركز على المبادئ والقواعد الأساسية التي تحكم عمل القائمين على الصناعة التشريعية وتساعدهم على القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم في هذا الشأن».

وأضاف: «لأجل ذلك كله، فإن اللجنة العليا للتشريعات وجدت أنه لزاماً عليها أن تضع بين يدي كل المهتمين بالصناعة التشريعية، دليلاً يكون هادياً لهم للنهوض بالعمل التشريعي في الإمارة، وهذا ما عكف عليه المعنيون في الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات، من خلال وضع الإجراءات والقواعد والمنهجيات والنماذج التي تنسجم في مضمونها ومجملها مع المتطلبات التشريعية الحالية والخطط المستقبلية التي تبنتها إمارة دبي في تعزيز مكانتها لتنافس دول العالم، من خلال توفير بنية تشريعية متينة تواكب المتغيرات وتدعم تطبيق التكنولوجيا في مختلف مجالاتها».

مستفيدون

وأشار محمد صلاح العطيوي إلى أن هذا الدليل موجه إلى جميع العاملين في مجال صياغة التشريعات في إمارة دبي، سواء كانوا من القانونيين والمستشارين العاملين لدى الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات أو العاملين لدى الجهات الحكومية المحلية في الإمارة، بهدف توحيد الضوابط السليمة، أو ما يمكن أن يطلق عليه أفضل الممارسات في مجال إعداد وصياغة التشريعات. كما أن هذا الدليل ذو أهمية كبيرة لمن هم في بدايات عملهم في مجال إعداد وصياغة التشريعات وللباحثين والمهتمين بهذا المجال، إذ يقدم لكل هؤلاء، ولغيرهم من المعنيين ما يسهم إسهاماً كبيراً في إبراز ضوابط العمل في هذا المجال شديد الأهمية، وما يتعين الأخذ به وما يتعين اجتنابه، وصولاً إلى ضمان جودة المنتج التشريعي، وكل هذا يعتبر أمراً جديداً لم يسبق تقديمه على مستوى إمارة دبي من قبل، حيث إن ممارسة العمل التشريعي فيها كان أمراً يعتمد على نقل الخبرة من المستشار الأقدم إلى القانوني الأحدث من غير وجود مرجع أو مادة مدوّنة تصلح أساساً للرجوع إليها والاستفادة منها كلما تطلب الأمر ذلك.

منهجية الإعداد

وتابع: «تتعدد الطرق التي يتم بها إعداد الأدلة التشريعية، وتختلف، بحسب النهج الذي ينتهجه واضعوها، وقد ارتأينا في اللجنة العليا للتشريعات أن ننتهج طريقة تعتمد على الممارسة العملية والتطور الزمني لمراحل إعداد التشريعات في إمارة دبي، وبمعنى آخر فقد فضّلنا أن نعرض ضوابط وقواعد إعداد وصياغة التشريعات بدءاً من تبيان من له الحق في اقتراح التشريع، وكيفية تفعيل هذا الحق، وكيف تولد فكرة مشروع التشريع، وكيف يتم عرض أسبابه الموجبة، وكل ما يتعين مراعاته من أمور تفرضها السياسة التشريعية، ثم تطرقنا لضوابط وأسس صياغة مختلف أجزاء وأقسام التشريع، وصولاً إلى اعتماده وإصداره من السلطة المختصة، ونشره في الجريدة الرسمية، وقد ارتأينا أن هذا النهج هو الأسهل بالنسبة للقارئ، إذ يراعي عرض كل جوانب منظومة صناعة التشريعات في إمارة دبي بالطريقة التي يتم بها، وكما أسلفنا القول فقد طعّمنا هذا الدليل، كلما أمكن لنا ذلك، بأمثلة عملية من التشريعات السارية في الإمارة، كما راعينا في كل أجزاء الدليل، الطابع العملي البحت الذي تتسم به الأدلة التشريعية، متجنبين عرض النظريات الفقهية أو أوجه الخلاف في الرأي بين مختلف المدارس التشريعية في العالم، فهذا الدليل راعى تقديم المعلومة الواضحة والدقيقة على نحو يجعلها صالحة للاستخدام والتطبيق مباشرة في الواقع العملي».

محتويات الدليل

وأشار إلى أنه تم تقسيم الدليل لعناوين رئيسة ترتبط بصياغة التشريعات في إمارة دبي، بدءاً من مرحلة بلورة فكرة التشريع، مروراً بإعداده وصياغته، وانتهاءً بإصداره ونشره في الجريدة الرسمية، ومن أهم العناوين الرئيسة التي يتضمنها الدليل: «مراحل تطور العمل التشريعي في إمارة دبي، دور التشريعات في الإمارة في دعم مسيرة التطور والبناء فيها، الاختصاص التشريعي المقرر لإمارة دبي بموجب دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، سواءً كانت تشريعات أساسية أم تنفيذية أم تكميلية، تحديد الركائز التي تقوم عليها الصناعة التشريعية، وبيان القواعد الحاكمة لصناعة التشريعات، واستعراض اختصاصات اللجنة العليا للتشريعات في مجال التشريعات المحلية، واستعراض المتطلبات العامة والخاصة لإعداد التشريعات، الأجندة التشريعية السنوية، الأصول الفنية الواجب مراعاتها عند صياغة التشريعات المحلية، صور الصياغة التشريعية، العلاقة بين اللغة العربية والتشريع، مشكلات الصياغة التشريعية، الشروط الواجب اتباعها عند القيام بالصياغة التشريعية، سمات الصائغ الجيد والتشريع الجيد، بناء النص التشريعي، التدرج الهرمي للتشريعات، الأدوات التشريعيّة المعتمدة في الإمارة والسلطة المختصة باعتمادها، معايير تحديد الأدوات التشريعية «قوانين ـ مراسيم ـ أوامر ـ أنظمة ـ قرارات»، الهيكل التشريعي، والأمثلة والتطبيقات العملية على هذا الهيكل، ضوابط صياغة التشريعات الفرعية والتشريعات المعدّلة، والتشريعات الجزائية، والتعبير اللغوي في الصياغة التشريعية، وإعداد المذكرة الإيضاحية».

جودة التشريعات

وبين محمد صلاح العطيوي أنه لم يعد بمقدور أي دولة، في ظل التنوع اللامتناهي في جوانب السلوك الإنساني، وتشعب مناحي الحياة في العديد من المجالات شديدة التعقيد والتقدم، أن تضمن جودة ما يصدر عنها من تشريعات، من غير أن تقوم بإرساء نظام واضح يعتمد آلية علمية على درجة عالية من الدقة، من شأنها أن تؤدي إلى جودة تشريعاتها، وتحقيقها للأهداف والغايات المرجوّة منها، فالتحديات التي تواجه العاملين في مجال إعداد مشروعات التشريعات وصياغتها، أضحت كبيرة ومتنامية يوماً بعد يوم، كأثر مترتب لما أصبحت تتسم به الأنشطة البشرية من تنوع واسع، وتخصص دقيق في كل المجالات.

حقائق

وأضاف: «لقد انتبهت العديد من الدول إلى هذه الحقيقة، فأدركت أن مهمة من يعمل في هذا المجال أضحى عمله أكبر تعقيداً وأكثر صعوبة، من أن يترك هذا العمل لمجرد مهاراته وخبراته الشخصية، مهما تميزت هذه المهارات وتنوعت تلك الخبرات، لأجل ذلك قامت تلك الدول بإصدار ما يسمى «الدليل التشريعي»، باعتباره مرشداً لكل من يحترف العمل في مجال إعداد وصياغة التشريعات، وقد أقدمت تلك الدول على هذه الخطوة، إيماناً منها بأن العمل في هذا المجال الدقيق فائق الأهمية، وأنه لا بد أن يتسم بالمؤسسية، والمنهجية العلمية، الذي يقوم على اعتماد آليات محكمة، وواضحة، ومحددة المراحل والخطوات، وذلك لتضمن جودة التشريعات التي تصدرها، وتتدارك السلبيات التي يمكن أن تنجم عنها».

متطلبات

وأشار إلى أن هناك متطلبات أساسية لا بد من توفرها لصياغة التشريع، ولعل من أهمها:«وجود جهة مركزية متخصصة في صياغة التشريعات، تعنى ببناء القواعد القانونية وصياغتها، وذلك لضمان سلامة العملية التشريعية من حيث الضبط والصياغة، وهذه الجهة موجودة في إمارة دبي، ممثلة في اللجنة العليا للتشريعات المنشأة بموجب المرسوم رقم «23» لسنة 2014 الصادر عن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، رعاه الله، بصفته حاكماً لإمارة دبي. ثم توفر كادر بشري مؤهل قادر على النهوض بالعملية التشريعية على الوجه الذي يضمن الإسهام في بناء النظام القانوني بصورته المرغوبة، ويحقق الاستقرار في الخدمات المقدمة بفعالية وتميز، والكادر المطلوب لهذه الغاية هو الذي يمتلك التأهيل العلمي والاحتراف المهني القائم على تجربة طويلة، ومعرفة واعية بفقه التشريع وأصوله، ومصادر التشريع والثقافة القانونية السائدة في البيئة المحيطة، ويمتلك فنون التحليل والكتابة، وهذا الكادر متوفر في دبي من خلال المستشارين القانونيين الذين تزخر بهم الجهات الحكومية في الإمارة، بمن فيهم مستشارو الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات».

وكذلك وجود دراسة دقيقة للموضوع الذي سيتناوله التشريع، وتحديد واضح لأسبابه الموجبة، ومادة فنيّة تشكّل الهيكل الأولي له، فضلاً عن وجود أصول ومنهجيات تحكم عملية الصناعة التشريعية، تضمن جودة العمل التشريعي، وتحقيق التشريع للأهداف والغايات المرجوّة منه، فصياغة التشريع تتطلب مراعاة العديد من الاعتبارات، أهمها، تحديد ماهية التشريع وأغراضه وبيان الأهداف المراد تحقيقها منه، وتحديد العلاقة بين التشريع المقترح والتشريعات السارية، وذلك لضمان أن تكون نصوصه منسجمة مع النصوص ذات الصلة في تلك التشريعات، وكذلك تحديد الأداة التشريعية المراد إعدادها، إضافة إلى وضع مسودة تشريع ذات بُنية منطقية ومفهومة، وملبية للأغراض المرجوّة، وضبط محتوى النص من حيث الدقة والوضوح، كما تتضمن هذه الاعتبارات بناء المواضيع التي سيتم معالجتها في التشريع المقترح بطريقة يراعى فيها الترابط بين التشريعات السارية والتشريع المقترح، بهدف تلافي أي تداخل أو تعارض معها، إلى جانب المحافظة على أسلوب ولغة واحدة للتشريع المقترح، فأسلوب الصياغة له أهمية كبيرة في تحويل مواد التشريع إلى مجموعة متماسكة من القواعد المنسجمة غير المتعارضة التي يسهل استخلاص الأحكام القانونية منها على الوجه الذي ينسجم مع أغراض التشريع، كما يجب أن تكون لغة التشريع سليمة وواضحة وصياغته بسيطة وموجزة، وأن تكون عباراته ذات دلالة قاطعة على المعنى المقصود منها بعيدة عن الغموض والإبهام، ويجب تجنب استخدام عبارات أو مصطلحات غير مفهومة أو غامضة أو متعارضة، علاوة على ضبط التعريفات وذلك بتخصيص المعاني الدقيقة التي يرمي التشريع إلى فهم دلالة الكلمة أو العبارة منها.

تنظيم المجتمع

وأوضح: «أن التشريع يسمح للمجتمع أن يختار مستقبله، فهو مصنوع دائماً في الماضي من أجل تطبيقه في الحاضر حتى يأخذ المجتمع شكلاً ما في المستقبل، ويُنظر إلى التشريع على أنه أداة فاعلة في تنظيم المجتمع، ووسيلة هامة لتحقيق الرفاهية والنمو والاستقرار له، وذلك من خلال ضبطه لسلوك الأفراد وحماية حقوقهم، وتنظيم القطاعات الحيوية، وإنشاء المرافق العامة القائمة على إدارة تلك القطاعات وحمايتها وضمان ديمومتها واستمرارها، وكذلك تنظيم حصول الأفراد على الخدمات التي تقدمها تلك المرافق بعدالة ومساواة. فالتشريع وفقاً لهذه النظرة يعتبر بحق المرآة التي تظهر مدى التطور الذي يشهده المجتمع، ويعكس الأهداف والخطط الاستراتيجية للدول وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية. ولكي يحقق التشريع هذه الغايات، فإن صياغته يجب أن ينظر إليها على أنها فن لا بد لتمام معرفته من دراسة مستفيضة وتجربة طويلة، فمن يمارس هذا العمل يجب أن تكون لديه مقدرة كبيرة من العلم والمعرفة في علم القانون وأصوله، عارفاً بتاريخ القانون وتطوره، مدركاً ظروف الزمان والمكان والبيئة التي نشأت فيها القواعد القانونية السابقة، قادراً على التفرع منها إلى الأصول التي هو راغب أو مكلّف بوضع حلول لها على شكل قاعدة قانونية من صفاتها العموم والتجريد والإلزام».

بنية تشريعية تدعم تطبيق التكنولوجيا في مختلف مجالاتها

تحديد ماهية التشريع وأغراضه وبيان الأهداف المراد تحقيقها منه

يجب مراعاة الأصول الفنية عند صياغة التشريعات المحلية

دراسة دقيقة لموضوع التشريع وتحديد واضح لأسبابه الموجبة

دبلوم مهني للصياغة التشريعية في دبي قريباً

دبي ـ البيان

قال المستشار محمد صلاح العطيوي: «إن الدليل بما يتضمنه من محاور وتطبيقات عملية، يعكس بحق مدى تقدم الصناعة التشريعية في إمارة دبي، ويظهر مدى الدور الذي تقوم به اللجنة العليا للتشريعات في هذه الصناعة، وحتى يكون هذا الدليل مواكباً على الدوام لتطلعات قيادتنا الرشيدة، فإنه سيتم مراجعته بشكل دوري للتحسين والتطوير والتحديث عليه، وحتى لا يكون هذا الدليل حبيس السطور، وحتى يتم تفعيل ما ورد فيه وتحقيق الاستفادة القصوى منه، فإنه سيكون بما يتضمنه من أصول وإجراءات وقواعد، نواة لبرنامج تدريبي مهني سوف تتبناه اللجنة العليا للتشريعات في القريب العاجل، بمسمى «الدبلوم المهني للصياغة التشريعية في إمارة دبي»، سيتم تنفيذه مع إحدى المؤسسات الأكاديمية والتدريبية في إمارة دبي، ليجمع ما بين الإطار النظري والإطار العملي للصناعة التشريعية في إمارة دبي».

مساهمة فاعلة

وأضاف: «إن الأمل كبير بأن يكون لهذا الدليل أثر كبير ومساهمة فاعلة في تحقيق المزيد من الإنجازات النوعية على صعيد الارتقاء بالمنظومة التشريعية والقانونية لإمارة دبي، وعاكس لرؤية اللجنة العليا للتشريعات في «صناعة تشريعات تواكب العصر وتحاكي المستقبل»، والتي تتوافق مع المحاور الرئيسة التي ترتكز إليها الأهداف الاستراتيجية لإمارة دبي، المتمثّلة في توفير تشريعات مستدامة ومتوازنة، وضمان التطبيق الأمثل للتشريعات السارية، وتعزيز الثقافة التشريعية، وخلق بيئة مؤسسية متميزة، مدعومةً بمشاريع نوعية لتطوير التشريعات ذات الصلة بمختلف المجالات المؤثرة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الطيران والفضاء والمدن الذكية والابتكار وإدارة الموارد الحكومية المالية والمادية والتقنية والبشرية، وبناء حكومة المستقبل، وبما يحقق السعادة للمواطنين والمقيمين، من خلال أدوات ومشاريع ونظم مبتكرة، تحقق الاستدامة، وتقوم على التسامح، وإطلاق الطاقات الكامنة للشباب».

73	81	23	20	18
مذكرة ورأياً قانونياً منجزاً في عام 2016	مذكرة ورأياً قانونياً منجزاً في عام 2017	عدد النزول الميداني للرقابة التشريعية حتى نهاية 2018	عدد الجهات التي تمت الرقابة عليها حتى نهاية 2018	عدد التقارير الصادرة لكل جهة حتى نهاية 2018

اللجنة العليا للتشريعات
THE SUPREME LEGISLATION COMMITTEE

«العليا للتشريعات» مظلة جودة التشريع وكفاءته في دبي

دبي. البيان

أنشئت اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي بموجب المرسوم رقم «23» لسنة 2014 الصادر بتاريخ 09 يونيو 2014، الذي أناط بها كافة المهام والاختصاصات المتعلقة بشؤون التشريع في الإمارة، فضلاً عن اختصاصها بإصدار المذكرات التفسيرية ومذكرات الرأي القانوني بشأن النصوص التشريعية السارية في الإمارة.

وقالت مروة محمد إبراهيم - قانوني في الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات خوّل المرسوم سالف الذكر سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي سلطة تشكيل اللجنة العليا للتشريعات واعتماد نظام عملها، وتنفيذاً لذلك صدر بتاريخ 30 يونيو 2014 قرار المجلس التنفيذي رقم «12» بشأن اعتماد نظام عمل اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي، وذلك بهدف تنظيم عملية إصدار ومراجعة التشريعات في إمارة دبي وفق إجراءات ومنهجيات واضحة وفعّالة، وضمان توافق وتكامل أحكام التشريعات المحلية مع الدستور والتشريعات الاتحادية والمحلية السارية، بالإضافة إلى تطوير العملية التشريعية في الحكومة بما يتناسب مع خططها الاستراتيجية المعتمدة وتحسين ورفع جودة التشريعات وكفاءتها.

أحكام خاصة

وأضافت: تضمن قرار المجلس التنفيذي المُشار في المادة «3» منه الأحكام الخاصة بتشكيل اللجنة العليا للتشريعات، والتي تتألف من رئيس ونائب للرئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عددهم عن سبعة أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص بمن فيهم الرئيس ونائب الرئيس وأمين عام اللجنة، كما نظم القرار آلية عمل اللجنة، وعقد اجتماعاتها واتخاذ قراراتها. أما فيما يتعلق باختصاصات اللجنة فقد حددتها المادة «6» من قرار المجلس التنفيذي رقم «12» لسنة 2014 المُشار إليه، حيث تعتبر اللجنة الجهة الرسمية المختصة في إمارة دبي بكافة المسائل المتعلقة بالتشريعات المحلية وتنفرد دون غيرها بتمثيل حكومة دبي والجهات الحكومية في إمارة دبي بجميع المسائل المتعلقة بالتشريعات الاتحادية والاتفاقيات الخارجية والمعاهدات الدولية.

ويعتبر قرار المجلس التنفيذي المُشار إليه أول تشريع على مستوى إمارة دبي يتناول بالتنظيم إجراءات محددة لإصدار التشريعات المحلية ودراسة مشاريع التشريعات الاتحادية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وفيما يتعلق بالتشريعات المحلية فقد نظمت المادة «7» منه الإجراءات الخاصة بإصدار هذه التشريعات، وحددت دور كل من الجهة الحكومية المقترحة للتشريع، واللجنة العليا للتشريعات، والجهات الحكومية المعنيّة، حيث يتوجب على الجهة الحكومية وفقاً لهذه المادة إعداد دراسة مبدئية تتضمن سياسة شاملة للمواضيع والمسائل التي تقترح إصدارها في شكل تشريع، على أن تكون تلك الدراسة مشتملة على العناصر الرئيسية والأحكام الموضوعية المتعلقة بمشروع التشريع، وأن تقوم بعرض هذه الدراسة على اللجنة لدراستها وتقييمها تمهيداً لإقرارها والموافقة المبدئية عليها أو إبداء أية ملاحظات بشأنها.

موافقة مبدئية

وتابعت: بعد صدور موافقة اللجنة المبدئية على الطلب تتولى الجهة الحكومية البدء في عملية إعداد وصياغة السياسة المعتمدة على شكل تشريع، وعرضه على اللجنة خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ صدور الموافقة المبدئية، على أن ترفق بذلك جملة من المتطلبات التي حددتها المادة «8» من قرار المجلس التنفيذي المُشار إليه ومن أهمها مذكرة إيضاحية بالأسباب الموجبة للمشروع، وعلى اللجنة أن تقوم بدراسة مشروع التشريع والتحقق من استيفائه لمعايير الصياغة القانونية وعدم تعارضه مع التشريعات والمبادئ القانونية السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولها في سبيل ذلك إدخال ما تراه مناسباً من التعديلات على المشروع وذلك بالتشاور والتنسيق مع الجهة الحكومية التي تقدمت به، وبعد الاتفاق مع هذه الجهة على الصيغة الأولية لمشروع التشريع تقوم اللجنة بعرضه على الجهات الحكومية المعنيّة لإبداء ملاحظاتها خلال المدة التي تحددها، وعلى هذه الجهات الالتزام بالتعاون التام مع اللجنة للوصول إلى صيغة توافقية للمشروع، وفي النهاية تقوم اللجنة بإقرار الصيغة النهائية للمشروع، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتماده وإصداره من السلطة المختصة.

التشريعات الاتحادية

أما فيما يتعلق بمشاريع التشريعات الاتحادية فقد حددت المادة «9» من قرار المجلس التنفيذي المُشار إليه الإجراءات الخاصة بإصدار هذه التشريعات، حيث تتولى اللجنة عند استلامها لمشروع تشريع اتحادي من إحدى الجهات الحكومية الاتحادية، عرضه على الجهات الحكومية المعنيّة في إمارة دبي لإبداء ملاحظاتها بشأنه، وعلى هذه الجهات الالتزام بالتعاون مع اللجنة لتزويدها بالملاحظات المطلوبة خلال المدة المحددة لها من قبلها، ثم تقوم اللجنة بدراسة الملاحظات الواردة من قبل الجهات الحكومية وإعداد مذكرة موجهة إلى الجهة الحكومية الاتحادية تتضمن ملاحظات حكومة دبي على مشروع التشريع الاتحادي.

الاتفاقيات الدولية

وفي مجال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية فقد حددت المادة «10» من قرار المجلس التنفيذي المُشار إليه الإجراءات الخاصة بدراسة هذه الاتفاقيات والمعاهدات، حيث تتولى اللجنة عند استلامها للاتفاقية أو المعاهدة الدولية من الجهات الحكومية المحلية أو السلطات المختصة في الحكومة الاتحادية اتخاذ الإجراءات اللازمة لعرض مشروع المرسوم الاتحادي بشأن المصادقة على الاتفاقية أو المعاهدة الدولية على صاحب السمو حاكم دبي بصفته عضو المجلس الأعلى للاتحاد لاعتمادها، وذلك في حال كانت الاتفاقية أو المعاهدة الدولية معتمدة من السلطات المختصة في الحكومة الاتحادية وفقاً للإجراءات الدستورية والتشريعات الاتحادية المُعتمدة، ومن ثم مخاطبة الجهات الحكومية المعنيّة وتزويدها بنسخة من هذه الاتفاقية أو المعاهدة الدولية للعمل بمضمونها والالتزام بما جاء فيها، أما إذا كانت الاتفاقية أو المعاهدة الدولية معروضة على حكومة دبي من قبل أي من السلطات المختصة في الحكومة الاتحادية لمراجعتها وإبداء الملاحظات بشأنها، فإنه يتّبع بشأنها ذات الإجراءات التي تتبعها اللجنة بشأن التشريعات الاتحادية.

وتختص اللجنة كذلك بإصدار الآراء القانونية والمذكرات التفسيرية المتعلقة بالتشريعات المحلية النافذة في الإمارة، ولم يتضمن قرار المجلس التنفيذي رقم «12» لسنة 2014 المُشار إليه أي إجراءات معينة أو محددة لإصدار مذكرات الرأي القانوني والمذكرات التفسيرية وإنما اكتفى بالنص على اختصاص اللجنة بهذا الشأن، وقد جرى العمل على أن تقوم الجهة الحكومية بتقديم طلب إلى اللجنة لتفسير نص قانوني أو بيان رأي قانوني حول واقعة معينة، حيث تتولى الأمانة العامة للجنة دراسة حيثيات هذا الطلب وما يتصل به من وقائع ومستندات والاطلاع على كافة التشريعات والنصوص القانونية ذات العلاقة وجمع المعلومات والأحكام القضائية والاجتهادات الفقهية والفتاوى السابقة المتعلقة بالنص التشريعي المطلوب تفسيره أو الحالة أو الواقعة القانونية المُراد إبداء الرأي القانوني بشأنها، ومن ثم يتم إصدار المذكرة التفسيرية أو مذكرة الرأي القانوني بعد اعتمادها من أمين عام اللجنة وإرسالها إلى الجهة الحكومية طالبة الرأي أو التفسير.

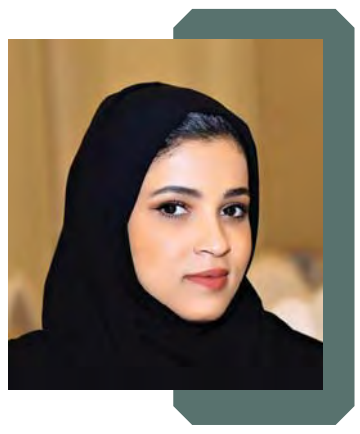

مروة إبراهيم:

عرض التشريع على اللجنة خلال أسبوعين من صدور الموافقة المبدئية

مهام

تم إسناد مهام تقديم الدعم الإداري للجنة العليا للتشريعات إلى أمانة عامة تتولى معاونة اللجنة وتوفير الخدمات الفنية والإدارية اللازمة لتمكينها من القيام بالمهام والصلاحيات المنوطة بها، وتضمنت المادة «18» من قرار المجلس التنفيذي المُشار إليه الأحكام الخاصة بالأمانة العامة للجنة وأمينها العام.

لغة القانون

بدر آل علي *

الأمن القانوني

يعتبر الأمن القانوني من أهم دعائم الدولة الحديثة القائمة على سيادة القانون، ومؤدى هذا المبدأ أن تلتزم السلطة العامة بضمان قدر من الثبات النسبي في التشريعات، التي تصدر عنها على نحو يحقق الاستقرار للأوضاع والمراكز القانونية، التي نشأت في ظل هذه التشريعات، ويهدف الأمن القانوني بشكل رئيس إلى تعزيز ثقة الأفراد بالتشريعات السارية وتلافي أو على الأقل الحد من عدم وثوقهم بها، ولتحقيق ذلك فإنه يتعين أن تكون هذه التشريعات واضحة ومفهومة وقابلة للتطبيق وألا تخضع إلى التغيير أو التعديل المتكرر أو غير المتوقع بحيث يتمكن المخاطبون بأحكامها من التصرف بأمان واطمئنان وترتيب أوضاعهم، وفقاً لها دون الخشية من التعرض لأي مفاجآت أو تصرفات مباغتة صادرة عن السلطات العامة يكون من شأنها زعزعة هذه الطمأنينة أو العصف بها.

وهدياً على ما تقدم يمكن القول بأن الأمن القانوني شرط جوهري ومتطلب ضروري يتم من خلاله ضمان جودة القانون وصلاحيته للتطبيق وبما يحقق الأمن والاستقرار في المجتمع، ولذلك فإنه يقوم على مجموعة من المبادئ والقواعد التي ترتبط به ارتباطاً وثيقاً، بحيث لا يتحقق الأمن القانوني إلا بتوفرها وهي: مبدأ المساواة، ومبدأ عدم رجعية القوانين، وقاعدة وضوح القواعد القانونية وعدم تناقضها، وقاعدة سهولة فهم واستيعاب القواعد القانونية من قبل المخاطبين بها، وقاعدة قابلية القواعد القانونية للتطبيق، وأخيراً قاعدة نشر التشريعات وضمان علم الكافة بها.

وتعتبر حكومة دبي من الحكومات الرائدة والسباقة في تعزيز فكرة الأمن القانوني، حيث يعد هذا المبدأ من المبادئ المستقرة والثابتة والجوهرية في العمل التشريعي في إمارة دبي، ويتجلى ذلك بالتنظيم القانوني لإعداد وإصدار التشريعات في الإمارة، الذي كرس الثقة في عملية صناعة التشريع من خلال توفير مناخ قانوني سليم يقوم على كفالة واحترام المبادئ التي يقوم عليها الأمن القانوني السالف بيانها، وذلك بدءاً من مرحلة إعداد وصياغة التشريع، وفق إجراءات ومنهجيات واضحة وفعّالة ومروراً بإجراءات إصداره ونشره في الجريدة الرسمية ووصولاً إلى تطبيقه وتنفيذه على الوجه المطلوب.

* قانوني في الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات

بنية وقطاعات

الإمارات دولة قانون ترجمت الأقوال إلى أفعال

دبي - البيان

تعتبر دولة القانون أسمى ما تصبو إليه المجتمعات المعاصرة وتحرص على توفير مقوماتها من دستور يؤسس الوجود القانوني للدولة والسلطة الحاكمة فيها، وتدرج القواعد القانونية بما يضمن سمو بعضها على بعض، وخضوع الإدارة للقانون، والاعتراف بالحقوق والحريات الفردية، والرقابة القضائية، والفصل بين السلطات الذي يعتبر أهم هذه المقومات على الإطلاق. ورغم حرص المجتمعات الحديثة على الظهور أمام مواطنيها والمجتمع الدولي بأفضل صورة لدولة القانون، وتكتظ دساتيرها وقوانينها بالنصوص التي تدعم النظرية، إلا أن التطبيق أمر آخر، فأرض الواقع تكذب النصوص في العديد من الأحيان، وتجعلها هباءً منبثاً. يقول المستشار الدكتور شريف محمد غنام من الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات إن دولة الإمارات العربية المتحدة بحق، من الدول القلائل التي ترجمت الأقوال إلى أفعال، وكرست النصوص لخدمة أفراد المجتمع على أرض الواقع، وعمل قادتها وأولياء أمورها على تعزيز شعور كل أفراد المجتمع بالأمن والأمان، وضمان كل حقوق الأفراد والمؤسسات، وذلك من خلال نظام يكفل سيادة القانون، وعلو دولة القانون قولاً وعملاً. وهكذا، جمعت الدولة بشكل متميز إقليمياً وعالمياً بين النظرية والتطبيق.

مبادرات

وآيات ذلك كثيرة، منها: أولاً: المبادرات التي تطلقها الحكومة الاتحادية، وحكومات الإمارات التي ترفع من شأن القانون، وتجعل علوه هدفًا لها. وجسد هذا الواقع مقولة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله: «دولة الإمارات هي دولة المؤسسات والقانون وتمتلك منظومة قضائية متميزة تستند إلى أحدث الآليات والنظم وتلتزم باستقلالية كافة الجهات القضائية والأمنية، لضمان تحقيق العدل وإرساء أسسه بين الأفراد في وقت قياسي، دون المساس بسيادة القانون أو الإخلال بأي من أحكامه».

وتنفيذًا لرؤية سموه، اعتمدت الدورة الثانية من «الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات» ضمن محور «حكومة المستقبل»، في جلسة عقدها فريق عمل «كفاءة النظام القضائي» في نوفمبر 2018، ثلاث مبادرات استراتيجية لتعزيز سيادة القانون وثقة المجتمع بالقضاء، وصولاً إلى تطوير المنظومة القضائية التي تسهم في تسريع عملية التقاضي والتنفيذ القضائي.

مشاركة

ثانياً: مشاركة أفراد المجتمع في عملية التشريع من خلال مساهمات الجهات الاتحادية والمحلية في اقتراح القوانين، وإبداء الملاحظات عليها لكي تخرج بشكل يلبي حاجات فعلية قائمة على أرض الواقع. وفي هذا الإطار اهتمت الإمارات في تجربتها الفريدة بتخصيص جهات تهتم بأمر التشريع وحده هدفها تحديد الاحتياجات التشريعية للجهات المعنية، وإصدار التشريعات، ونشرها للكافة، بل ومتابعة تنفيذها، وتطوير نصوصها عند الحاجة، ومن بين هذه الجهات: اللجنة العليا للتشريعات بإمارة دبي.

مواكبة

ثالثاً: لا تألو الدولة جهدًا في ظل قيادتها الرشيدة في مسايرة الأحداث والتطورات العالمية، والتحديث المستمر للقوانين في شتى المجالات؛ لكي تتماشى بل وتسبق في العديد من الأحيان التطورات التقنية والقانونية والاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي؛ فبين الفينة والفينة نقرأ عن قانون جديد، وتحديث نصوص قانون آخر، وتعديل أحكام ثالث. ولهذا، استحقت الدولة بجدارة هذه المكانة المتقدمة في تقرير التنافسية العالمية للعام 2018/2017 في العديد من المؤشرات أهمها مؤشر «مرونة الإطار القانوني في التعامل مع التشريعات» حيث قفز ترتيب الدولة عالمياً من 20 إلى 13 محققاً 7 قفزات في عام واحد.

رابعاً: وعلى التوازي لتحديث التشريعات، تتبنى الدولة تحديث المنظومة القضائية وتزويد القضاء بالآليات التي تضمن سرعة ودقة عمله، وتوفير الوقت والتكلفة، كالتحول الذكي للنظام القضائي، والمحاكمات عن بعدw، وقضية اليوم الواحد، والأمر الجزائي.

بدائل

خامساً: توفير بدائل القضاء العادي التي تضمن سرعة الفصل في القضايا المتخصصة، كمراكز التوفيق والمصالحة، وفض المنازعات الإيجاري، ومراكز التحكيم الدولي، ومركز دبي للتحكيم البحري، وغيرها من المراكز المنتشرة في إمارات الدولة

سادساً: الاهتمام المتزايد برفع مستوى الكفاءات والكوادر البشرية العاملة في مجال القانون، سواء في المحاكم أو النيابات أو اللجان القضائية والتحكيمية، وغيرها من المرافق المندرجة تحت لواء العدالة. وإذا كانت الأمثلة السابقة تعكس بوضوح تميز الدولة في مجال سيادة القانون، ونجاحها الباهر في وضع النظرية موضع التطبيق، فإنني اختتم بما انتهى إليه الفيلسوف الإسلامي أبو نصر محمد الفارابي - الملقب بالمعلم الثاني، حينما تحدث في كتابة القيم «آراء أهل المدينة الفاضلة» عن دور الأفراد المحكومين في إرساء دولة القانون، مؤكداً أن أفراد المدينة الفاضلة لا تتحقق سعادتهم إلا إذا ساروا على نفس نهج رئيسهم، وأن يصلوا إلى مستواه الرفيع في الفكر والنهج والتطبيق.

اللجنة العليا للتشريعات
THE SUPREME LEGISLATION COMMITTEE

إعداد:
وائل نعيم
بالتعاون مع قسم إدارة المعرفة في اللجنة العليا للتشريعات

320 عدد التشريعات التي تم البت فيها حتى نهاية 2018

14 عدداً للجريدة الرسمية تم نشرها في عام 2015

14 عدداً للجريدة الرسمية تم نشرها في عام 2016

17 عدداً للجريدة الرسمية تم نشرها في عام 2017

%86.7 نسبة رضا الجهات الحكومية عن أداء اللجنة العليا للتشريعات في عام 2017

الأسبوع التشريعي في دبي يعزز ريادة الإمارة القانونية

تواكب تشريعات دبي العصر وتحاكي المستقبل وتعزز ريادة الإمارة القانونية، ويقام الأسبوعي التشريعي في دبي2019، الذي تنظمه اللجنة العليا للتشريعات من 10حتى 14 فبراير الجاري، ويتضمن ورش عمل ومحاضرات ومنصة تستهدف القانونيين العاملين في الجهات الحكومية بدبي وطلاب وطالبات الجامعات وأفراد المجتمع.

10 فبراير
حفل الافتتاح يتخلله مختبر تشريعي في حي دبي للتصميم بمشاركة 67 جهة

11-12-13 فبراير
ورشة عمل «صياغة التشريعات في إمارة دبي» في اللجنة العليا للتشريعات تستهدف 108 من القانونيين

11 فبراير
محاضرة تعريفية بالعمل التشريعي في إمارة دبي في أكاديمية شرطة دبي

12 فبراير
محاضرة تعريفية بالعمل التشريعي في إمارة دبي في كلية الإمام مالك للشريعة والقانون

13 فبراير
محاضرة تعريفية بالعمل التشريعي في إمارة دبي في جامعة الإمارات العربية المتحدة

13 فبراير
محاضرة تعريفية بالعمل التشريعي في إمارة دبي في جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا

14-13 فبراير
منصة الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات في مردف ستي سنتر - دبي

14 فبراير
محاضرة «تشريعات المستقبل» في مركز الشباب في أبراج الإمارات

البيان
إعداد: وائل نعيم
جرافيك: فاطمة الفلاسي

مذكرة ورأي

اختصاص إصدار الرأي القانوني والمذكرات التفسيرية للنصوص التشريعية في دبي

دبي - البيان

حرص

من منطلق حرص اللجنة العليا للتشريعات على نشر الوعي القانوني، سيتم قريباً نشر كل الآراء القانونية الصادرة عن اللجنة على موقع بوابة دبي التشريعية الذي يمثل المنصة الإلكترونية التابعة للجنة وذلك بهدف تمكين الجهات الحكومية من الاطلاع على هذه الآراء والاسترشاد بها عند ممارستها لأعمالها.

انطلاقاً من حرص اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي على ضمان التطبيق السليم والصحيح للتشريعات السارية في الإمارة، فإنها تقوم واستناداً إلى مرسوم إنشائها رقم «23» لسنة 2014 بإصدار ونشر الفتاوى القانونية المسببة فيما يتعلق بتفسير أحكام التشريعات النافذة في الإمارة، وتقديم الرأي والمشورة القانونية بشأن الاستفسارات الواردة إليها من الجهات الحكومية، وتحرص اللجنة عند قيامها بهذا الدور على ترسيخ مبدأ سيادة القانون بأن تكون كل الآراء والفتاوى القانونية الصادرة عنها صحيحة ومتوافقة مع أحكام التشريعات السارية، وتكريس مبدأ المشروعية الذي يقضي بخضوع الجميع للقانون وعدم الخروج على أحكامه.

نظام عمل

تقول هند أحمد أهلي، قانوني في الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات: لم تتضمن التشريعات الناظمة لعمل اللجنة سواء المرسوم رقم «23» لسنة 2014 المُشار إليه، أو قرار المجلس التنفيذي رقم «12» لسنة 2014 بشأن اعتماد نظام عمل اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي أي إجراءات معينة أو محددة لإصدار مذكرات الرأي القانوني والمذكرات التفسيرية وإنما اكتفت هذه التشريعات بالنص على اختصاص اللجنة بهذا الشأن.

وتضيف: جرى العمل على أن تقوم الجهة الحكومية بتقديم طلب إلى اللجنة لتفسير نص قانوني أو بيان رأي قانوني حول واقعة معينة، حيث يتم قيد هذا الطلب لدى أمانتها العامة وتشكيل فريق عمل من الموظفين والمستشارين القانونيين المتخصصين لدراسته وإعداد مذكرة الرأي القانوني المطلوب وذلك وفق المنهجية المعتمدة لدى الأمانة العامة في هذا الشأن.

وحتى يتسنى للجنة بيان الرأي القانوني المطلوب فإن ذلك يستلزم توفر كل البيانات والمستندات المتعلقة بالطلب، والإحاطة بكل الوقائع المرتبطة به سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والرجوع إلى كل النصوص القانونية ذات الصلة، والاطلاع على الأحكام القضائية والاجتهادات الفقهية والفتاوى السابقة المتعلقة بالنص التشريعي المطلوب تفسيره أو بالواقعة القانونية المُراد إبداء الرأي القانوني بشأنها.

منهج علمي

وتتبع اللجنة عند إبدائها للرأي القانوني منهجاً علمياً يقوم على تحديد الواقعة المعروضة ووصفها وصفاً دقيقاً، ومن ثم تحديد النصوص القانونية الواجبة التطبيق على هذه الواقعة واستنباط الأحكام القانونية منها تمهيداً للوصول إلى النتيجة النهائية التي تمثل خلاصة الرأي القانوني، وفي الأحوال التي تكون فيها عبارات النص القانوني الواجب تطبيقه على الواقعة غير قاطعة الدلالة على المعنى أو الحكم المطلوب فيتم اللجوء إلى تأويل النص والوقوف على حكمة التشريع وغاياته والمصلحة التي أرادها المشرع من ورائه وذلك بهدف الوصول إلى الرأي القانوني السليم ولا شك أن هذا يحتاج إلى بذل المزيد من الجهد والفكر القانوني في سبيل فهم معنى النص ودلالاته.

وتشير هند أهلي إلى أن اللجنة تحرص على أن تتم صياغة الرأي القانوني بعبارات بسيطة بعيدة عن المصطلحات المعقدة حتى يسهل فهمها من قبل الجهة الحكومية طالبة الرأي خاصة وأنه ليس بالضرورة أن يكون الموظف الذي سيتولى تطبيق الرأي القانوني من المتخصصين بالمجالات القانونية.

نموذج معتمد

وتتابع: بعد الانتهاء من إعداد الرأي القانوني يتم إفراغه في النموذج المعتمد لدى الأمانة للجنة الذي يتضمن البيانات التالية: اسم الجهة طالبة الرأي القانوني، ومختصر الوقائع المتعلقة بالطلب محل الاستفسار، والنصوص القانونية التي تم الاستناد إليها في إبداء الرأي القانوني، والمبادئ العامة التي تم استخلاصها من هذه النصوص، وأخيراً خلاصة الرأي القانوني باعتباره جواباً على الاستفسار، ويتم إرسال مذكرة الرأي القانوني إلى الجهة الحكومية التي تقدمت بطلب بيان الرأي وكذلك إلى أي جهة حكومية أخرى معنية وذلك للاطلاع عليه والعمل بمقتضاه.

وتتعدد المواضيع التي تتقدم الجهات الحكومية بإبداء الرأي القانوني بشأنها، فمنها ما يتعلق بشؤون الموارد البشرية، أو بالشؤون المالية ومنها ما يتعلق بالأمن والصحة والسلامة العامة، ومنها ما يتصل بمزاولة الأنشطة الاقتصادية، أو بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية، أو باختصاصات الجهات الحكومية، ويترتب على إصدار الآراء القانونية في هذه المجالات إقرار مبادئ قانونية تسهم في نشر الوعي القانوني لدى الجهات الحكومية في الإمارة.

مذكرات تفسيرية

وتقول: إضافة إلى اختصاص اللجنة بإبداء الآراء القانونية فإنها تختص كذلك بإصدار المذكرات التفسيرية للتشريعات السارية في إمارة دبي والتي يتم من خلالها تفسير وتحليل النصوص القانونية التي تحتمل التأويل وتحتاج إلى تحديد مقصود المشرع منها، ويتبع في شأن إعداد هذه المذكرات ذات الآلية المقررة لإعداد مذكرات الرأي القانوني على الوجه السالف بيانه.

مسؤول وحديث

محاكم دبي: مسيرة رائدة في تحقيق سيادة القانون

طارش عيد المنصوري *

تسعى محاكم دبي، منذ تأسيسها في عام 1970، إلى تحقيق العدالة والمساواة من خلال حماية حقوق الناس وتطبيق القانون على كافة أفراد المجتمع دون أي تحيّز أو تهاون، من خلال الدقة وسرعة الفصل في الدعاوى وتنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر القضائية وتوثيق العقود والمحررات، بالاعتماد على كوادر وطنية مؤهلة ونظم وإجراءات وتقنيات حديثة ومتطورة لتجسيد رؤيتها في أن تكون محاكم رائدة ومتميزة عالمياً.

وحملت المحاكم أمانة العدل بكل استقلالية، واضعةً نصب أعينها إحقاق الحق ونصرة المظلوم وفضّ المنازعات بمقتضى القانون، تجسيداً لمبدأ «سيادة القانون» الذي تُعليه دبي باعتباره ضمانة أساسية لاستقرار المجتمع وحماية مصالح وحقوق أفراده ومؤسساته.

وانطلاقاً من أهمية سيادة القانون كأحد ركائز الدول الناجحة، تحرص محاكم دبي على تحقيق العدالة في ربوع دبي، وأن يحصل كل ذي حق على حقه، لينعم كل من يعيش على أرض دبي بالعدل والمساواة وحفظ الحقوق والحريات وتكافؤ الفرص، تحقيقاً للمبدأ الثاني من «المبادئ الثمانية لدبي» التي أرساها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الذي ينص على أنه «لا أحد فوق القانون في دبي. ولا فرق بين مواطن ومقيم، أو غني وفقير، أو ذكر وأنثى، أو مسلم وغير مسلم، في تطبيق القانون. والتأخر في العدالة ظلم»، وهو ما يمهد الطريق أمام تحقيق مكتسبات هامة على درب تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وفق مبادئ متينة قوامها سيادة القانون والعدالة والمساواة والشفافية.

وتمتلك دبي منظومة قضائية متطورة قوامها إرساء دولة القانون وسرعة الفصل في المنازعات القضائية، والتطوير المستمر للتشريعات القضائية، فضلاً عن مواكبة التطور التقني والتكنولوجي واستحداث التشريعات المواكبة له، وحماية حقوق الإنسان وتوفير البنية التشريعية والقانونية لصيانة الحقوق. وكجزء من دورها الفاعل ضمن المنظومة التشريعية المتطورة في إمارة دبي، توفر محاكم دبي خدمات متطورة للجمهور، بما يشمل الخدمات الإلكترونية والذكية، التي سهلت على الناس الكثير، إلى جانب المبادرات التي تقوم بإطلاقها وتهدف من ورائها إلى تسهيل انسيابية العمل القضائي وتوفير الوقت والمجهود وسرعة البت في القضايا.

ولطالما كان وسيبقى مبدأ «سيادة القانون» الإطار الشامل الذي يحفظ استقرار المجتمع وتوفير العدالة والأمن والحرية للجميع وفق ضوابط الأنظمة المعمول بها، مقدماً أرضية متينة لخلق بيئة محفزة وداعمة لمسار النمو والتنويع الاقتصادي، بما يتواءم وغايات «خطة دبي 2021» في جعل الإمارة واحة أمن وأمان ومكاناً مفضلاً للعيش والعمل، ومقصداً جاذباً للزائرين. ويتواصل الالتزام المطلق بالمبدأ قبل السلطات الرئيسية الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، ومختلف دوائر ومؤسسات الدولة المنضوية تحت مظلة تلك السلطات والتابعة لها وعموم المواطنين والمقيمين، وصولاً إلى مجتمع متوافق ومتعاضِد قائم على قيم التسامح والاحترام والعيش المشترك ليمنح الجميع الشعور بالعدالة والمساواة.

وتواصل محاكم دبي، وبكل جدارة، تقديم نموذج رائد في ترسيخ سيادة القانون بكل استقلالية، مدعومةً بأهداف طموحة في إعلاء كلمة الحق والعدل وتعزيز أمن المجتمع وسلامته وإرساء مبادئ المسؤولية والشفافية، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

* مدير عام محاكم دبي